

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي آذار 2016

في الفصل الأول من العام 2016، جاءت نتيجة معظم مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة أفضل من تلك المحققة في الفصل الأول من العام الذي سبق. وقد عرف النشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية نمواً بنسبة 0,9% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2016، مسجلاً تحسناً طفيفاً بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 (0,7%). وسجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره 644 مليون دولار مقابل عجز أكبر قدره 850 مليون دولار. أما موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية فبقيت عند مستوى مرتفع، إذ بلغت 30,4 مليار دولار في نهاية آذار 2016، وهي تشكل دعامة للاستقرار النقدي. وفي جديد فئات سندات الخزينة الطويلة الأجل، نشير إلى أن وزارة المالية أصدرت في آذار 2016، وللمرة الأولى، سندات بالليرة من فئة 15 سنة بمردود 7,90%.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشبكات المتقاصصة

في آذار 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشبكات المتقاصصة ما يعادل 5592 مليون دولار مقابل 5526 مليون دولار في الشهر الذي سبق و 5901 مليون دولار في آذار 2015. وتراجعت قيمة الشبكات المتقاصصة بنسبة 0,4% في الفصل الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 فيما تراجع معدل دلرة قيمة الشبكات المتقاصصة إلى 71,3% في فترة كانون الثاني- آذار 2016 مقابل 73,9% في الفترة المماثلة من العام 2015، كما يتبين من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشبكات المتقاصصة في الفصل الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشبكات بالليرة
4,7+	1029	983	965	900	- العدد (آلاف)
9,8+	7319	6667	6624	5735	- القيمة (مليار ليرة)
4,9+	7113	6782	6864	6372	- متوسط قيمة الشبك (آلاف الليرات)
					الشبكات بالعملة الأجنبية
2,1-	2009	2053	2176	2262	- العدد (آلاف)
4,0-	12036	12531	13630	13462	- القيمة (مليون دولار)
1,8-	5991	6104	6264	5951	- متوسط قيمة الشبك (دولار)
0,4-	25463	25557	27171	26029	مجموع قيمة الشبكات (مليار ليرة)
0,4-	8382	8418	8651	8232	متوسط قيمة الشبك (آلاف الليرات)
					دلرة الشبكات، %
	66,1	67,6	69,3	71,5	- العدد
	71,3	73,9	75,6	78,0	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آذار 2016، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1750 مليون دولار مقابل 1377 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1509 ملايين دولار في آذار 2015، لتكون الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 10,9% في الفصل الأول من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 31,4%.

وتوزعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- آذار 2016 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 25,9% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,0%)، ثم معدات النقل (7,7%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2016، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 11,3% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية (8,2%)، ثم كل من هولندا وإيطاليا (7,5%)، وألمانيا (5,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
10,9+	4622	4169	5396	5513	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آذار 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 220 مليون دولار، مقابل 228 مليون دولار في الشهر الذي سبق و257 مليون دولار في آذار 2015، وبذلك تكون الصادرات السلعية قد سجلت تراجعاً بنسبة 14,8% في الفصل الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- آذار 2016 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 17,2% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (17,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (14,4%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (11,4%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (10,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2016، نذكر: جنوب أفريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 11,7% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (11,6%)، فالإمارات العربية المتحدة (9,4%)، ثم سورية (6,8%)، فالعراق (5,9%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
14,8-	634	744	772	1192	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آذار 2016، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 1530 مليون دولار مقابل عجز قدره 1149 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز قيمته 1252 مليون دولار في آذار 2015. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى 3988 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 3425 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.

- في آذار 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 288 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 363 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 417 مليون دولار في آذار 2015. وفي الفصل الأول من العام 2016، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 644 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 850 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع البناء

- في آذار 2016، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 1172 ألف متر مربع (م) مقابل 1276 ألف م² في الشهر الذي سبق و918 ألف م² في آذار 2015. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت ارتفاعاً نسبته 18,6% في الفصل الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الفصل الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013
18,6+	3255	2745	3418	2857

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في آذار 2016، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري إلى 73,9 مليار ليرة مقابل 69,6 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و63,6 ملياراً في آذار 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 15,5% في الفصل الأول من العام 2016 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2015.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 393 ألف طن في شباط 2016 مقابل 251 ألف طن في الشهر الذي سبقه و235 ألف طن في شباط 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 29,3% في الشهرين الأولين من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع النقل الجوي

في آذار 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5415 رحلة، وعدد الركاب القادمين 275798 شخصاً والمغادرين 258902 شخصاً والعابرين 254 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر الثالث من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 4893 طناً مقابل 2191 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الفصل الأول من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 11,1% وحركة المغادرين بنسبة 10,4% وعدد الرحلات بنسبة 11,0%، كما ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة بسيطة بلغت 1,2%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الفصل الأول من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
11,0+	16056	14469	حركة الطائرات (عدد)
	34,8	37,8	منها: حصة الميديل ايست، %
11,1+	735977	662327	حركة القادمين (عدد)
	38,0	39,8	منها: حصة الميديل ايست، %
10,4+	782299	708840	حركة المغادرين (عدد)
	37,4	40,0	منها: حصة الميديل ايست، %
50,3+	5499	3658	حركة العابرين (عدد)
1,2+	18664	18450	حركة شحن البضائع (طن)
	29,6	29,8	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في آذار 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 197 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 755042 طناً والمشحونة 84011 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 25440 مستوعباً. وفي الفصل الأول من العام 2016 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 20,0% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 19,5% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 25,1% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 18,9%.

بورصة بيروت

في آذار 2016، سجّلت بورصة بيروت حركة غير اعتيادية نتيجة إحدى الصفقات، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 24416630 سهماً قيمتها الإجمالية 222,4 مليون دولار مقابل تداول 4962188 سهماً قيمتها الإجمالية 42,9 مليون دولار في الشهر الذي سبق (10015512 سهماً بقيمة 74,7 مليون دولار في آذار 2015). وارتفعت قيمة الرسملة السوقية إلى 11336 مليون دولار مقابل 11093 مليون دولار (11940 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي آذار 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 99% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 1% فقط لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب".

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الفصل الأول من العامين 2015 و2016، يتبيّن الآتي:

- انخفاض بسيط في عدد الأسهم المتداولة من 34,8 مليون سهم إلى 33,9 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 249,8 مليون دولار إلى 303,8 ملايين.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 1073 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 970 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 74 مليار ليرة في كانون الأول 2014). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامَيْن 2014 و2015 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 16400 مليار ليرة إلى 14435 ملياراً، أي بمقدار 1965 مليار ليرة وبنسبة 12%. فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية (-1049 مليار ليرة) والتي تأثرت بتراجع إيرادات الاتصالات بعد أن كانت هذه العائدات استثنائية في العام 2014 كونها شملت متأخرات عن الأعوام 2010-2013، وانخفضت كذلك مقبوضات الخزينة (-858 مليار ليرة) متأثرة إلى حدّ كبير بانخفاض العائدات من البلديات، كما تراجع الإيرادات الضريبية (-58 مليار ليرة) متأثرة إلى حدّ كبير بانخفاض الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط.

تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى، من 21032 مليار ليرة إلى 20393 ملياراً، أي بقيمة 639 مليار ليرة وبنسبة 3,0%. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام من 14430 مليار ليرة إلى 13343 ملياراً (-7,5%)، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 1446 مليار ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط. يُذكر أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015، يُعتمد الأساس النقدي كميّار في عملية احتساب إجمالي تحويلات الاعتمادات المستندية الصافية من الخزينة اللبنانية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من تاريخ استحقاق فواتير الاعتمادات المستندية الذي كان معتمداً في السابق. أما خدمة الدين العام فقد ارتفعت من 6603 مليارات ليرة في العام 2014 إلى 7050 ملياراً في العام 2015 (+6,8%).

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 4632 مليار ليرة في العام 2014 إلى 5958 ملياراً في العام 2015 وارتفعت نسبته من 22,0% إلى 29,2% من مجموع المدفوعات في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً بلغت قيمته 1092 مليار ليرة في العام 2015 مقابل فائض أعلى بلغ 1970 مليار في العام 2014.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في العامَيْن 2014 و2015.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام		
2015	2014	
34,6	31,4	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
48,8	40,3	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار 2016، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً و144 شهراً و180 شهراً) إلى 64940 مليار ليرة مقابل 65071 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 828 مليار ليرة في الفصل الأول من العام الحالي. نشير إلى أن وزارة المالية أصدرت في شهر آذار 2016، إضافة إلى السندات العادية، سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 457 مليار ليرة، كما أصدرت للمرة الأولى سندات من فئة 15 سنة بقيمة 450 مليار ليرة، وهي ليست جزءاً من روزنامة الإصدارات المنتظمة.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 2015
100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11	100,00
100,00	-	5,18	12,94	3,05	19,19	20,66	29,62	6,73	1,61	0,65	0,37	شباط 2016
100,00	0,69	5,19	12,97	3,05	19,93	20,77	27,78	6,50	2,24	0,48	0,38	آذار 2016

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة السندات من فئة 7 سنوات وما فوق شكّلت 41,8% من مجموع المحفظة في نهاية آذار 2016، وأن حصة السندات من فئة 3 سنوات تسجّل انخفاضاً تدريجياً لتبلغ 27,8% في نهاية الشهر المذكور.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 65782 مليار ليرة في نهاية شباط إلى 65475 ملياراً في نهاية آذار 2016 (-307 مليارات ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

آذار 2016	شباط 2016	ك أول 2015	
28894	29313	29738	المصارف
%44,1	%44,6	%46,0	الحصة من المجموع
25820	25363	23907	مصرف لبنان
%39,4	%38,6	%37,0	الحصة من المجموع
564	553	562	المؤسسات المالية
%0,9	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
8220	8573	8461	المؤسسات العامة
%12,6	%13,0	%13,1	الحصة من المجموع
1977	1980	1986	الجمهور
%3,0	%3,0	%3,1	الحصة من المجموع
65475	65782	64654	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يتبيّن من الجدول أعلاه تغيّر بسيط في حصة كلّ من المكتتبين في مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بين نهاية شباط ونهاية آذار 2016 بحيث انخفضت حصة كلّ من المصارف إلى 44,1% والمؤسسات العامة إلى 12,6%، فيما ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 39,4% واستقرّت حصة الجمهور والمؤسسات العامة.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية آذار 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 25075 مليون دولار مقابل 25067 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 24916 مليون دولار في نهاية العام 2015.

وفي نهاية آذار 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 18521 مليون دولار (أي ما نسبته 73,9% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 18338 مليون دولار (أي ما نسبته 73,2% من المجموع) و 17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية آذار 2016، بلغ الدين العام الإجمالي 107092 مليار ليرة (ما يوازي 71,0 مليار دولار) مقابل 107358 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 106011 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ازداد بقيمة 1081 مليار ليرة في الفصل الأوّل من العام 2016 (مقابل زيادة قدرها 4321 مليار ليرة في الفصل الأوّل من العام 2015).

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأوّل 2015 ونهاية آذار 2016 من زيادة كلّ من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 817 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 264 مليار ليرة (175 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 94365 مليار ليرة في نهاية آذار 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,7% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية آذار 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 66012 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,6% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 41080 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,4% من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 44,4% في نهاية آذار 2016 مقابل 39,7% لمصرف لبنان و 16,3% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أذار 2016	شباط 2016	ك أول 2015	
44,0	44,4	45,8	المصارف في لبنان
39,7	38,8	37,3	مصرف لبنان
16,3	16,8	16,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أذار 2016	شباط 2016	ك أول 2015	
3,9	3,8	3,8	الحكومات
0,2	0,2	0,2	قروض باريس-2
3,7	3,7	3,7	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
92,0	92,1	92,0	سندات يوروبونذ
0,2	0,2	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية آذار 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 282896 مليار ليرة (ما يوازي 187,7 مليار دولار)، مقابل 281278 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (266758 مليار ليرة في نهاية آذار 2015). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 0,9% في الفصل الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة 0,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية آذار 2016، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 235032 مليار ليرة وشكّلت 83,1% من إجمالي المطلوبات مقابل 233308 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (224124 مليار ليرة في نهاية آذار 2015). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 0,6% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 64,81% في نهاية آذار 2016 مقابل 64,69% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (65,25% في نهاية آذار 2015).

- في نهاية آذار 2016، ارتفعت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 181889 مليار ليرة وشكّلت 64,3% من إجمالي المطلوبات، مقابل 180468 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (172829 مليار ليرة في نهاية آذار 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 0,8% في الفصل الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة 0,5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,8% في الفصل الأول من العام 2016، كما ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 0,7%. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 59,20% في نهاية آذار 2016 مقابل 59,02% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,23% في نهاية العام 2015 (59,39% في نهاية آذار 2015).

وفي نهاية آذار 2016، بلغت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية ما يوازي 31786 مليون دولار مقابل 31703 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 (30815 مليون دولار في نهاية آذار 2015). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0,2% في الفصل الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية آذار 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6347 مليون دولار مقابل 6565 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (5703 ملايين دولار في نهاية آذار 2015).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية آذار 2016، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25061 مليار ليرة (16,6 مليار دولار) مقابل 25155 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (23798 مليار ليرة في نهاية آذار 2015)، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و30,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصّة بنسبة 0,3% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,3% في الفترة ذاتها من العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية آذار 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 108422 مليار ليرة مقابل 107233 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (96647 مليار ليرة في نهاية آذار 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 2,0% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية آذار 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 73237 مليار ليرة أو ما يعادل 48582 مليون دولار، مقابل 48200 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015 (45699 مليون دولار في نهاية آذار 2015). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 1,1% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,7% في الفصل الأول من العام 2015.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية آذار 2016، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 57540 مليار ليرة، مقابل 57706 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (58710 مليارات ليرة في نهاية آذار 2015). وازدادت هذه التسليفات بنسبة 1,0% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,3% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 765 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016 لتبلغ 29619 مليار ليرة في نهاية آذار 2016، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 1321 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 27921 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية آذار 2016، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23169 مليون دولار مقابل 23082 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 (22531 مليون دولار في نهاية آذار 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 2,6% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 6,9% في الفترة ذاتها من العام 2015.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية آذار 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 187703 مليارات ليرة، مقابل 186166 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (177973 مليار ليرة في نهاية آذار 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الاجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 0,7% في الفصل الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,3% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، بلغ معدّل دلورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2/م3) 57,82% في نهاية آذار 2016 مقابل 57,66% في نهاية الشهر الذي سبقه و57,81% في نهاية العام 2015 (58,12% في نهاية آذار 2015). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 1342 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1414 مليار ليرة (ما يعادل 938 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2311 مليار ليرة (1533 مليون دولار)، في حين تراجعت الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 897 مليار ليرة (ما يعادل 595 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3166 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2511 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 816 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 328 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 489 مليار ليرة (حوالي 325 مليون دولار).

- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 1543 مليار ليرة.

وفي الفصل الأول من العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 0,1%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,7%.

1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار 2016، ارتفعت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,95% مقابل 6,93% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). كما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1250 يوماً (3,43 سنوات) مقابل 1213 يوماً (3,32 سنوات) و1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. ويُفسّر هذا الارتفاع إن في الفائدة أو في الأجل بإصدار سندات طويلة من فئتي 7 و15 سنة في شهر آذار 2016.

واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر آذار 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة الفعلية 7,08% على السندات من فئة 7 سنوات و7,90% على السندات من فئة 15 سنة.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية آذار 2016، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 6,41% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، وانخفض متوسط عمر المحفظة إلى 6,07 سنوات من 6,15 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في آذار 2016، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,59% مقابل 5,57% في الشهر الذي سبق (5,57% في آذار 2015). أما في ما يخصّ متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة، فارتفع بمقدار 44 نقطة أساسية في آذار إلى 8,62% مقابل 8,18% في شباط الماضي.

وفي آذار 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) شبه مستقرّ وبلغ 3,06% مقابل 3,05% في الشهر الذي سبق (2,78% في آذار 2015). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

أذار 2016	شباط 2016	أذار 2015	
5,59	5,57	5,57	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,62	*8,18	6,94	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,06	3,05	2,78	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في آذار 2016، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,27% من 3,22% في الشهر الذي سبق (3,12% في آذار 2015). كما ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار من 7,31% في شباط إلى 7,36% في آذار 2016. وفي آذار 2016، بلغ متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر 0,63 مقابل 0,62% في الشهر الذي سبق (0,27% في آذار 2015). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أذار 2016	شباط 2016	أذار 2015	
3,27	3,22	3,12	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,36	7,31	7,16	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
0,63	0,62	0,27	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في آذار 2016، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 21 يوماً في الشهر الثالث من العام 2016. على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 31424 مليون دولار في نهاية شباط إلى 30371 مليوناً في نهاية آذار 2016، وعليه تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 267 مليون دولار في الفصل الأول من العام الجاري مقابل ارتفاعها بمقدار 2130 مليون دولار في الفصل ذاته من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في آذار 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,13% قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة 0,28% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آذار 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في آذار 2015، يكون قد ارتفع قليلاً بنسبة 0,36%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,48% في آذار 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، فيما انخفض بحوالي 1,16% قياساً على كانون الأول 2015 وبحوالي 3,71% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آذار 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في آذار 2015.

